

الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر

Financial Inclusion: A Strategic objective for Financial Stability in Algeria

د. كركار مليكة

جامعة علي لونيسي - البليدة 2 الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/05/21 ؛ تاريخ القبول: 2019/06/02 تاريخ النشر 2019/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، من حيث استعراض مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه وبيان أثره على تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي. ومن نتائج الدراسة الموصل إليها هو وجود علاقة طردية بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي وتوصي الدراسة بضرورة إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للشمول والاستقرار المالي.

كلمات المفتاح: الشمول المالي، الاستقرار المالي، التدقيق المالي، النظام المصرفي الجزائري.

Abstract : This study aimed to identify the role of the contribution of financial inclusion in the achievement of financial stability, this has been achieved through presenting the concept of financial inclusion its importance objectives, and impact on financial stability .

The most important findings of the study is that there is a strong positive correlation between the financial inclusion and financial stability. The study recommends that financial inclusion should be included as a strategic objective for the government and regulators. With the need to achieve integration between financial inclusion and financial stability.

Key Words : Financial inclusion, Financial stability, Financial education, Algerian banking system.

Résumé : Cette étude vise à identifier le rôle de l'inclusion financière dans la réalisation de la stabilité financière, en termes de révision du

concept de couverture financière, de son importance et de ses objectifs, ainsi que de son impact sur l'amélioration de la stabilité financière.

L'étude recommande d'inclure l'inclusion financière en tant que nouvel objectif stratégique pour le gouvernement et les organismes de réglementation, avec la nécessité d'intégrer l'inclusion financière, la stabilité financière, l'intégrité financière et la protection des consommateurs afin de réaliser le cadre intégré d'inclusion et de stabilité financières.

Mots clés: inclusion financière, stabilité financière, éducation financière, système bancaire algérien.

1- تمهيد :

الشمول المالي أو التمويل الشامل هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات، والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح.

يتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة و لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته. ولن يؤدي إشراك الناس في القطاع المالي الرسمي إلى تحسين معيشتهم وحسب ولكنه سيساهم أيضاً في سلامة الأنظمة المالية ذاتها. فالأزمة المالية العالمية أُلقت الضوء على هشاشة الأنظمة المالية وأهمية الربط بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل لسياسات الشمول المالي المطبقة حالياً في الجزائر دور في دعم و تحقيق الاستقرار المالي؟
ينبثق عن إشكالية الدراسة الفرضية الرئيسية التالية: توجد علاقة طردية بين تطبيق سياسات الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر.

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤل أعلاه، من خلال دراسة آثار سياسات الشمول المالي على استقرار النظام المالي، مع محاولة إسقاط ذلك على حالة الجزائر.

و لمعالجة الإشكالية قسمنا الدراسة إلى العناصر الأساسية التالية:

1- الإطار المفاهيمي للشمول المالي

2- علاقة الاستقرار المالي بالشمول المالي

3- استقرار القطاع المصرفي الجزائري و الشمول المالي

2- الإطار المفاهيمي للشمول المالي :

أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لوضعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية عبر أنحاء العالم باعتباره عاملاً لتحقيق 7 أهداف من 17 هدفاً للتنمية المستدامة، فما هي مفاهيم الشمول المالي ؟

1,2- تعريف الشمول المالي :

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل عام 2000م حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات و البنوك المركزية للدول النامية، حيث تم تعريفه في أوائل ظهوره على أنه عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة.¹ (حنين محمد بدر عجوز، 2017) ومن ثم ظهرت العديد من التعاريف للشمول المالي و لكن التعريف الأنسب للشمول المالي هو الذي وضعه مركز الشمول المالي في واشنطن و الذي ينص على أن الشمول المالي هو "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء".

أما بنك الجزائر عرف الشمول المالي على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفرادهم وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب.² (بنك الجزائر، 2015)

2.2. أهمية الشمول المالي و أهدافه:

1.2.2. أهمية الشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، من خلال:³ (صندوق النقد العربي، 2015)

- هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

- من ناحية أخرى، يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي عن طريق إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة، ذلك إلى جانب الاهتمام بتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، و بالتالي رفع مستوى المعيشة.

2.2.2. أهداف الشمول المالي:

تري المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/ البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء و محدودي الدخل، و لذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي كما وضعها أبو دية عام 2016 و هي كالتالي:⁴ (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، 2015)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات و المنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية و كيفية الحصول عليها و الاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية؛

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين و خاصة الفقراء منهم؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر و النمو الاقتصادي؛
- خفض مستويات الفقر و تحقيق الرخاء و الرفاه الاقتصادي.

3.2. أبعاد الشمول المالي و سياساته و شروطه:

3.2.1. أبعاد الشمول المالي:

حسب منهجية البنك الدولي للشمول المالي مكونات أهمها: ⁵(جلال الدين بن رجب، 2018)

البُعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية) ؛
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

البُعد الثاني: الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

البُعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقتترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

البُعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

البُعد الخامس: التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
 - النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).
- و يلخص الشكل التالي المؤشرات الرئيسية للاشتغال المالي:

الشكل رقم 1: أبعاد الاشتغال المالي



المصدر: محمد زيدان ابراهيم، شريف سعد الصعيدي، أثر تطبيق مقررات بازل 3 على قيمة البنك لتعزيز استقرار الشمول المالي (بالتطبيق على البنوك التجارية العاملة في مصر)، الأبعاد المحاسبية و المهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة و المراجعة، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية في الفترة من 20-21 ديسمبر 2018، ص 577.

2.3.2. سياسات الشمول المالي و شروطه

وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ستة سياسات فعالة للشمول المالي. أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة و تشمل: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنوع مقدمي الخدمات و إصلاح البنوك الحكومية، في حين أن الحلين المتبقيين هما حماية المستهلك و سياسات الهوية المالية و التي تلعب دوراً رئيسياً في تمكين الشمول المالي.

و بهدف تطبيق و تعميم الشمول المالي يجب أن تتوفر شروط و هي:

- تحديد الدول للأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي؛
- دراسة السوق المصرفي دراسة جديدة لمعرفة مدى جدوى المنتجات الموجودة حالياً ومدى تناسبها مع أفراد المجتمع؛
- دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيقها على أرض الواقع؛
- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الاحتياجات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع؛
- متابعة العملاء ومدى رضائهم عن الخدمات المتاحة وتوفير وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم؛
- توفير الخدمات الاستشارية للعملاء و مساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملاءمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة؛
- العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة وتطبيق سياسة عادلة.

3- علاقة الاستقرار المالي بالشمول المالي

تركز البنوك المركزية على الاستقرار النقدي والمالي، من خلال الاستقرار المصرفي، لذا فإن أهمية الشمول المالي تتعلق بعوامل الاستقرار النقدية والمالية، وبالتالي من الصعب عندها أن تزاو أدوات السياسة النقدية حيال الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع التضخم، فتكون هذه الأدوات أكثر فاعلية في الاقتصاد مما يفيد الأفراد وطريقة إدارة الملفات الاقتصادية من البنك المركزي. لذا يستطيع القطاع المصرفي أن يستفيد من الشمول المالي، من خلال دور البنك المركزي في التثقيف، مما يؤدي إلى الاستقرار النقدي والمالي.

1.3. تعريف الاستقرار المالي:

يتفق الاقتصاديون حول تعريف الاستقرار المالي، الذي وصف بأنه القدرة على تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة. ويتكون القطاع المالي من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في "المؤسسات المالية" و مكوناتها من البنوك وشركات التأمين و المؤسسات المالية الأخرى و الثانية "الأسواق المالية" تتمثل في أسواق رأس المال و أسواق النقد، و الثالثة هي "البنية التحتية"، و التي تعتبر أهم مكونات هذا المزيج، و تتمثل في الأطر التنظيمية و القانونية و نظم الدفع و المحاسبة، هذا وتعمل جميع هذه المكونات لخلق البيئة المالية.⁷ (نازك حامد الهاشمي، 2015)

أوجز "Crockett" الاستقرار المالي بأنه يتطلب " أن تكون المؤسسات المفتاح في النظام المالي مستقرة، و أن يكون هناك درجة عالية من الثقة يجب أن تستمر حيث تمكن البنوك و المؤسسات المالية بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية دون توقف أو مساعدة خارجية، وبأن تكون الأسواق الرئيسية مستقرة، في هذا يمكن للأعوان المشاركين التعامل بثقة في الأسعار التي تعكس القدرات الأساسية و لا تختلف إلى حد كبير في فترات قصيرة، عندما لا تحدث تغيرات كبيرة في القدرات الأساسية".⁹ (بوبر مصطفى، 2015)

2.3. أسباب عدم وجود استقرار للنظام المالي

تتلخص أسباب عدم وجود استقرار مالي في أربع فئات رئيسية، و هي:

- 1- العوامل الداخلية للمؤسسة التي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها؛
 - 2- العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي و الموازنة العامة؛
 - 3- العوامل الخارجية التي تتمثل في بنية الأسواق المالية الدولية التي قد ينتج عنها أزمات أسعار الصرف؛
 - 4- و أخيرا وجود سياسات غير مستقرة و ضعف قواعد الحوكمة.
- و تتمثل العوامل الداخلية لعدم وجود استقرار مالي في سوء تدفق المعلومات الذي يعيق كفاءة أداء الأسواق المالية.

3.3. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية (مثل سكان المناطق الريفية، مجموعة من الأقل حظا في المناطق الحضرية الفقيرة، و الفقراء)، و يوحى ذلك إلى وجود ارتباط بين الاستقرار المالي و الشمول المالي في كلا الاتجاهين.

1.3.3. اتجاه الارتباط من الشمول المالي إلى الاستقرار المالي يؤدي إلى النتائج التالية:

- وجود قطاع مالي شامل يكون أكثر تنوعا له قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء (بخلاف المقترضين الكبار)، و بالتالي تخفيف المخاطر النظامية؛
- يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي؛
- القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.

2.3.3. اتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي إلى الشمول المالي يؤدي إلى النتائج الآتية:

- يبنى الاستقرار و يعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي؛

- يؤثر الاستقرار بشكل إيجابي على العوامل التالية على سبيل المثال : التضخم ، أسعار العائد، بما يعكس إيجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات و الخدمات الرئيسية، وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.

4. استقرار القطاع المصرفي الجزائري و الشمول المالي

ترتب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي و ذلك حسب ثلاثة مؤشرات جزئية هي :

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية.

فما هو الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر؟

4.1. واقع الشمول المالي في الجزائر:

تنتمي الجزائر للمجموعة الثانية عالميا و التي تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24%-62%. وللمعرفة الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر سنقوم بعرض المؤشرات التي تمثلها الجداول التالية:

الجدول 1: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما في الجزائر

السنوات	المجموع			ذكور			إناث		
	2017	2014	2011	2017	2014	2011	2017	2014	2011
النسبة	48,8	50,5	33,3	59	60,9	46,1	29	40,3	20,4

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2018.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الثلاث حيث سجل ارتفاعا طفيفا عام 2014 و سرعان ما تراجع عام 2017، و السبب يعود أساسا إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة و التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي و بعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي. والجدول الموالي يظهر ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 25 عاما في الجزائر.

الجدول 2: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 25 عاما في الجزائر

السنوات	المجموع		
	2017	2014	2011
النسبة	49	57	39,7

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2018.

تشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمع الجزائري، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية. فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما. ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر الـ25، كما أن الشباب دون سن الثامنة

عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفترض تدني معدلات الشمول المالي في. يُظهر الجدول رقم 1 و الجدول رقم 2 ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في الجزائر بشكل ملحوظ عندما يُحسب كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً و 25 عاماً.

الجدول 3: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية أفقر 40% و أغنى 60% من الأسر (كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاماً) في الجزائر

السنوات	أفقر 40% من الأسر		أغنى 60% من الأسر	
	2011	2014	2011	2014
النسبة	21,4	36,7	41,8	60,9

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014.

يظهر الجدول أن أغنى 60% من الأسر يقتضون من مؤسسة مالية رسمية أكثر من أفقر 40% من الأسر، و قد يعود ذلك إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالأراضي و العمارات في حال التخلف عن السداد، و بناء على ذلك، فإن استمرار عدم المساواة يجعل من الصعب تحقيق نمو اقتصادي يحد من تفاقم الفقر.

الجدول 4: نسبة البالغين الذين اقتضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في للأعوام 2011-2014-2017 في الجزائر

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	1,5	2,2	5

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2018.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع هذا المؤشر، حيث انتقل من 1,5% عام 2011 إلى نسبة 5% عام 2017، إلا أن هذه النسبة تبقى منخفضة و هذا يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية و الذي يعود سببه إلى تعقيد الإجراءات المتبعة و تفضيل اللجوء إلى جهات خارج هذا القطاع.

الجدول 5: نسبة البالغين الذين اقتضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في العام

2014 في الجزائر

	المجموع	ذكور	إناث	أفقر 40% من الأسر	أغنى 60% من الأسر
النسبة	2,2	1,3	3,0	1,1	3,0

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2016.

يظهر الجدول أعلاه نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية (لأي سبب من الأسباب) و الواضح أن الاقتراض من مؤسسة مالية منخفض بشكل عام في الجزائر، و الجدير بالذكر أن نسبة المقترضين الإناث تزيد عن نسبة المقترضين الذكور في الجزائر سنة 2014. وبالرغم من حاجة الفقراء إلى الاستدانة أكثر بهدف التعليم، والطبابة، والاستهلاك، يُظهر جدول أن أغنى 60% من السكان يقتضون من مؤسسة مالية رسمية أكثر من أفقر 40% في الجزائر، وقد يعود ذلك إلى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالأراضي والعقارات في حال التخلف عن السداد.

الجدول 05: الاقتراض بحسب مصدر التمويل في الجزائر عام 2014

النسبة	المؤسسات المالية	الاقتراض غير الرسمي الخاص	العائلة/الأسر
2,2	1,5	13,2	

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014.

يُعد مصدر القروض مؤشراً مهماً لمستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية في بلد ما. يظهر الجدول 5 نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية، مقابل الاقتراض غير الرسمي في الجزائر. ومن اللافت أن في الجزائر، اقترض معظم البالغين من أفراد العائلة والأصدقاء، وهذا مؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول 06: نسبة الادخار من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15

عاما في الجزائر

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	4,3	13,8	11,4

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2018.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا من عام 2011 إلى عام 2014، هذا الارتفاع هو نتاج محاولة المؤسسات المالية على جذب أكبر عدد من الزبائن من خلال تحسين خدماتها كما و نوعا. إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا إلى 11,4 عام 2017 مقارنة بعام 2014 و هذا راجع إلى توجيه الأفراد بجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار نظرا لانخفاض أسعار البترول.

2.4. مستويات النفاذ إلى الخدمات المالية

يتسم القطاع المالي المتطور بقدرته على توفير الخدمات التي تتناسب مع احتياجات الأفراد و المؤسسات، وقد أثبتت الدراسات أن الزيادة في معدلات النفاذ إلى الخدمات المالية تشير إلى مدى عمق النظام المالي وكلما زادت هذه النسبة ترتفع معدلات النمو الاقتصادي و تحسن بيئة العمل⁹ (طرشي محمد، بوفليح نبيل، 2018). و يمكن قياس مستوى النفاذ للخدمات المالية عن طريق:

1.2.4. الكثافة المصرفية

بالرغم من التقدم و التطور الذي يشهده القطاع المصرفي الجزائري إلا أن انتشار المصارف ما زال لم يبلغ المعيار الدولي، حيث نجد أن هذا المعيار و استنادا إلى نموذج كامبيرون الذي وضع سنة 1967 والذي يعتبر من أشهر النماذج و الذي ينص أنه لكل 10000 فرد فرع واحد لمصرف. و قد سجلت الجزائر نسبة 0,37 سنة 2009 و تعتبر هذه النسبة ضعيفة حسب معيار كامبيرون و بالتالي فإن الخدمة المصرفية لا تصل إلى شريحة من الزبائن ممن هم في حاجة إليها، إذ سجل شبك واحد لكل 26700 ساكنا.¹² (عبد الرزاق سلام، 2012) و الجدول الموالي يوضح عدد الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني إلى غاية 2016.

الجدول 07: عدد الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني

البيان	2013	2014	2015	2016
مصارف عمومية	1099	1113	1123	1134
مصارف خاصة	313	325	346	355

المؤسسات المالية	87	87	88
مجموع الوكالات	1299	1225	1577

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات الدراسة
تواصل المصارف العمومية هيمنتها من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، ولكن
وتيرة إنشاء وكالات للمصارف الخاصة زادت سرعتها في السنوات الأخيرة.
و الجدول الموالي يوضح تطور عدد الشبايك للمؤسسات المالية الجزائرية للفترة 2013-2016.

الجدول 07: تطور عدد الشبايك للمصارف و المؤسسات المالية للفترة 2013-2016

البيان	2013	2014	2015	2016
عدد الشبايك	1499	1525	1557	1577
عدد السكان لكل شباك	25600	25800	25660	25900

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات الدراسة.
من خلال معطيات الجدول، تتأكد النتائج الموصلة إليها في الفقرة السابقة، أن الخدمة المصرفية لا تصل إلى
شريحة من الزبائن ممن هم في حاجة إليها، ما دام عدد الشبايك لم يعرف التطور الكافي حسب معيار
كاميرون.

2.2.4. مؤشر الانتشار المصرفي

شهدت الجزائر في الفترة ما بين 2008 و 2017 تواصل التحسن في مؤشرات الانتشار المصرفي، واستخدام
البطاقات المصرفية الالكترونية و عمليات الصيرفة و الدفع عبر الصراف الآلي و نقاط البيع والوسائل الالكترونية
الحديثة، و يلاحظ ابتداء من العام 2013 توجه بنك الجزائر لمتابعة تطوير نظم مدفوعات التجزئة كأولوية
رئيسية لتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي. و الجدول الموالي يوضح لنا بعض مؤشرات الانتشار المصرفي في
الجزائر.

الجدول 08: مؤشرات الانتشار المصرفي في الجزائر عام 2014

البيان	30/11/2014
عدد المؤسسات المصرفية	29
عدد البطاقات المصرفية (CIB)	679.805
عدد GAB/DAB*	1452
عدد TPE**	2469

Source : guide des banques et établissements financiers en Algérie,
KPMG, Ed2015, P23,

بالنسبة لعدد البطاقات المصرفية نلاحظ أن هناك انخفاض في هذا العدد مقارنة بالسنوات السابقة فمثلا كان
عدها عام 2009 حوالي 850.000 و عام 2010 1 مليون و أصبح عام 2014 679.805.

* DAB/GAB : Distribution automatique de billet/Guichets automatique de billets

**TPE :Terminal paiement électronique

فيما يخص الموزعات الآتوماتيكية فانتقل من 1250 عام 2010 إلى 1452 عام 2014. و في الأخير انتقل TEP من 3000 عام 2010 إلى 2469 عام 2014.

3.4. دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول و الاستقرار الماليين

إدراكا للأهمية الكبيرة التي باتت تكتسبها قضايا تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، فإن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يؤكد حرصه على استمرار إيلاء قضايا تحسين الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة مناسبة من خلال تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور وتوسع الخدمات المالية غير المصرفية، وكذلك حماية مستهلك الخدمات المالية، حيث تحرص المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية، بما يرسخ الثقة في النظام المالي من جهة ، ونجد من جهة أخرى أغراض التوعية والتثقيف.¹³ (بنك الجزائر، 2016)

1.3.4. سياسات تعزيز الشمول المالي في الجزائر:

في سياق تعزيز الإطار التنظيمي للشمول المالي عملت مصالح بنك الجزائر على تحضير تعليمتين تطبيقيتين، إحداهما تتعلق بالشروط العامة و الخاصة الضرورية لاتفاقية حساب الودائع و الأخرى تتعلق بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية.¹⁴ (بنك الجزائر، 2016)

بالإضافة إلى إجراءات أخرى تمت لتعزيز الشمول المالي، نوجزها:¹⁵ (بنك الجزائر، 2016)

فيما يخص مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، يسمح تحسين الإطار القانوني والتنظيمي في هذا المجال، بإخراج الجزائر منذ فيفري 2016 من البيان العام لمجموعة العمل المالي (GAFI)، الذي يتضمن قائمة البلدان التي تعرف إخفاقات استراتيجية في هذا المجال.

في مجال العمق المالي (الشمول المالي)، تعزز النظام المصرفي في 2016 بعشرين (20) وكالة جديدة ، و(35) وكالة عام 2017، هذا و لا تزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير، مع ذلك تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبيا و في حاجة إلى تحفيز أكبر.

شهدت القروض الموجهة للمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ارتفاعا بنسبة 14,92% و 10,97% خلال سنة 2015 و 2016 على التوالي. ارتفعت القروض الموجهة للأسر بنسبة 15,13% في عام 2015، و 15,36% خلال سنة 2016، للإشارة فإن القروض الممنوحة للأسر، تتمثل أساسا في القروض الرهنية¹⁶ (بنك الجزائر، 2017)

2.3.4. الاستقرار المالي في الجزائر:

تعزز التدابير التشريعية الجديدة (الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 12 أوت 2010) الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر و تقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي. و يأتي هذا لتعزيز الإجراءات التنظيمية المتخذة في هذه السنوات الأخيرة ، على ضوء بعض نقاط الضعف التي تمت معاينتها لا سيما النظام رقم 04/08 المؤرخ في ديسمبر 2008 الذي رفع بصفة جوهرية الرأس المال الأدنى للبنوك و المؤسسات المالية 05/09 المؤرخ في ماي 2009 والمتضمن القواعد العامة الخاصة بشروط البنوك المتعلقة بالمخاطر على المنتجات المالية.

عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبار الصلابة، بالموازاة مع اتمام النظام الجديد لتنقيط البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية (إشراف موجه نحو المخاطر). تقوم لجنة الاستقرار المالي لبنك الجزائر، من جهتها بمراجعة قوانين الصلابة المالية والتي تتمثل في إحدى (11) عشر مؤشر مسماة "مؤشرات دنيا" مع استهداف المؤشرات الأخيرة و المسماة "مؤشرات مقترحة".

في سنة 2010، أعطت اللجنة أهمية خاصة للتقييم الدوري لاستقرار النظام المصرفي و المالي خاصة بواسطة اختبارات الصلابة التي أدخلت منذ 2007. و في نفس السنة، و في مجال الأدوات الاحترازية الكلية (الاحتياطات الاجبارية، ...) اهتمت لجنة الاستقرار المالي أكثر بفائض السيولة الهيكلي الذي يميز النظام المصرفي الجزائري.

أخيرا عززت التدابير التشريعية الجديدة لشهر أوت 2010 بقوة جهاز الوقاية و حل الأزمات مع تركيز خاص على توجيه الاشراف المصرفي نحو المخاطر. إن تكثيف تبادل المعلومات بين مختلف الهيئات المشرفة على القطاع المالي (بنك الجزائر، اللجنة المصرفية، الخزينة العمومية، هيئة رقابة شركات التأمين و لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها)، و الطي يهدف إلى تدقيق معرفة مستوى مقاومة النظام المالي للدورات الظرفية يسمح بكشف أفضل عما يهدد الاستقرار المالي. في هذا الإطار تم في شهر ماي من سنة 2010 القيام باختبار مقاومة النظام المالي، على مستوى كل هيئة وعلى مجمل النظام للصدمات الداخلية و الخارجية، بمساعدة خبراء من البنك الدولي.¹⁷ (محمد لكصاضي، 2015)

5 - النتائج ومناقشتها : نخلص مما سبق:

- إلى أن غالبية الدراسات النظرية التي تناولت تحديد العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي أوضحت تأثير إيجابي لتطبيق سياسات العمق المالي على الاستقرار المالي، إلا أن حداثة تطبيق سياسات العمق المالي قد لا يظهر تأثيرا سريعا على الاستقرار المالي، و على ذلك و حيث أن سياسات العمق المالي في الجزائر حديثة التطبيق، لم يتم اختبار تأثير تطبيقها على الاستقرار المالي؛

- تشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمع الجزائري، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية. فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً. ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر الـ 25، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسّر تدني معدلات العمق المالي، و بالتالي من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة ماليا و اجتماعيا ة اقتصاديا؛

- إن الوفرة المالية أدت إلى عدم وجود قلق على الاستقرار المالي في الجزائر، هذا الأخير هو ليس نتيجة مؤشرات السلامة المالية بقدر ما هو مرتبط بالدعم المتواصل من قبل السلطات العامة للقطاع البنكي، أي أن الاستقرار المالي ليس ذاتيا (داخلي) بقدر ما هو استقرار محقق بعوامل خارجية و بالتالي إمكانية عدم استمراره خاصة مع تدهور أسعار البترول الحالية.

و لذلك لا بد من مواصلة السلطات الاصلاحات في النظام المصرفي ليكون المصدر البديل لبعث النمو الاقتصادي دون الاعتماد على الربيع البترولي الذي يتسبب في إحداث الكثير من الاختلالات على مستوى الاقتصاد الجزائري، و لا يكون ذلك إلا بزيادة الشمول المالي.

6- الخلاصة:

1,6. اقتراحات و توصيات الدراسة: و على هذا الأساس توصي الدراسة بما يلي:

- أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين العمق المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للعمق والاستقرار المالي.

- الاهتمام بنظم الدفع الالكترونية وتعظيم الاستفادة من التطور الكبير من الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال الهاتف المحمول بما له أثر إيجابي على تحويل المعاملات المالية النقدية إلى معاملات مصرفية لتحقيق مرونة المدفوعات بين الافراد والحكومات والانشطة الاقتصادية؛

- حث صانعي القرار على أهمية تحقيق التناغم بين استراتيجيات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمق المالي والتعليم والتوظيف؛

- توفير أجهزة في سبيل حماية العميل المصرفي (إرشاده)، التثقيف المالي للشباب، إتاحة التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، في سبيل خدمة شريحة كبيرة من المجتمع، وضمان مخاطر المشروعات المتناهية الصغر، وتقديم الدعم الفني والإداري لهذه المشروعات، وتطوير البنى التحتية الإلكترونية.

2,6. آفاق الدراسة: كأفاق مستقبلية لهذه الدراسة، نجد أن هذه الأخيرة فتحت مجالا لدراسة موضوع العمق المالي من خلال:

- أثر التثقيف المالي على مستوى الشمول المالي في الجزائر؛

- أثر تطبيق الشمول المالي على الشركات الصغيرة و المتوسطة - بشكل خاص - على الاستقرار المالي للبنوك الجزائرية.

7- الإحالات و قائمة المراجع :

¹ حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، الجامعة الاسلامية غزة، شؤون البحث العلمي و الدراسات العليا، كلية التجارة، ماجستير إدارة أعمال، 2017، ص09.

² الشمول المالي، ورقة عمل حول الشمول المالي، بنك الجزائر، 2015

على الموقع: www.bank-of-algeria.de/pd/inclusion6.pdf

³ صندوق النقد العربي، البنك المركزي الأردني، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، 2015،

ص2

⁴ أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2015، ص ص20،19.

⁵ جلال الدين بن رجب، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018، ص ص3،4، على الموقع: www.amf.org.ae

⁶ الشمول المالي، ورقة عمل حول الشمول المالي، بنك الجزائر.
على الموقع: www.bank-of-algeria.de/pd/inclusion6.pdf ، ص ص 2،3.

⁷ نازك حامد الهاشمي، الاستقرار المالي، file:///c:/users/utimate/ نشر بتاريخ: 23 أكتوبر 2015.

⁸ تقرير الاستقرار المالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 1.

⁹ بوبكر مصطفى، الاستقرار المالي في إطار مقارنة الاحتراز الكلي - حالة النظام المصرفي الجزائري-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 48.
على الموقع: www.bank-of-algeria.de/pd/inclusion6.pdf

¹⁰ أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، مرجع سابق ، ص ص 4،5.

¹¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص 81.

¹² عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 149.

¹³ Banque d'Algérie , rapport d'activité 2014 , juillet 2015, P 74.

¹⁴ Banque d'Algérie, rapport d'activité 2008 , juillet 2009, P 118.

¹⁵ بنك الجزائر، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، دعم تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 27 أبريل 2016.

¹⁶ بنك الجزائر، الأنشطة المبرمجة في الجزائر حول اليوم العربي للشمول المالي، ملتقى الشمول المالي، المدرسة العليا للصيرفة، 26 أبريل 2016.

¹⁷ محمد لكصاوي، التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2014 و آخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص 08.
الإحالات و قائمة المراجع باللغة الانجليزية:

¹ Hanin Mohamed Badr adjouz, The Role of Financial Inclusion in National Banks in Achieving Social Responsibility Towards Customers (Islamic Banking Case Study in the Gaza Strip), Islamic University of Gaza, Research and Graduate Studies, Faculty of Commerce, MBA, 2017, p. 09

² Financial Coverage, Working Paper on Financial Inclusion, Bank of Algeria, 2015
At www.bank-of-algeria.de/pd/inclusion6.pdf

³ Arab Monetary Fund, Central Bank of Jordan, Bulletin on the concepts of financial inclusion, 2015, p.2

⁴ Secretariat of the Board of Governors of Central Banks and Arab Monetary Institutions, Regional Task Force for Enhancing Financial Inclusion in the Arab Countries, The Interrelationship between Financial Stability and Financial Inclusion, Arab Monetary Fund, 2015, pp. 19,20.

⁵ Jalal eddine ibin Rajab, Calculation of a Composite Index of Financial Inclusion and Estimation of the Relationship between Financial Coverage and Gross Domestic Product in Arab Countries, Arab Monetary Fund, 2018, pp. 3.4 at www.amf.org.ae

⁶ Financial Coverage, Working Paper on Financial Inclusion, Bank of Algeria. At www.bank-of-algeria.de/pd/inclusion6.pdf, pp. 2.3.

⁷ Nazek Hamed el Hashemi, Financial Stability, file: /// c: / users / utimate / Posted: October 23, 2015

⁸ Financial Stability Report, Saudi Arabian Monetary Agency, Saudi Arabia, 2015, p.48.

⁹ Boubekeur Moustafa, Financial Stability within the Total Precautionary Approach - The Algerian Banking System, Thesis for the Degree of Doctor of Science in Management, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algiers 3, 2014-2015, p.
At www.bank-of-algeria.de/pd/inclusion6.pdf

¹⁰ Secretariat of the Board of Governors of Central Banks and Arab Monetary Institutions, op. Cit., PP.4, 5.

¹¹ Bank of Algeria, Annual Report 2016 Economic and Monetary Developments of Algeria, September 2017, p. 81.

¹² Abd el Razak Salam, Algerian Banking Sector in the Shadow of Globalization, Performance Assessment and Reform Requirements, Thesis for PhD Degree, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algiers, 03, 2011-2012, p.149.

¹³ Bank of Algeria, 2014 Activity Report, July 2015, P 74.

¹⁴ Bank of Algeria, 2008 Activity Report, July 2009, P 118

¹⁵ Bank of Algeria, Arab Monetary Fund, Secretariat of the Board of Governors of Central Banks and Arab Monetary Institutions, Support for Enhancing Financial Inclusion in the Arab Countries, 27 April 2016.

¹⁶ Bank of Algeria, Activities Planned in Algeria on the Arab Day of Financial Inclusion, Financial Inclusion Summit, High School of Exchange, 26 April 2016.

¹⁷ Mohamed lakssassi, Economic and Monetary Developments for 2014 and latest trends for 2015, intervention of the Governor of the Bank of Algeria before the National People's Assembly, December 2015, p.08.